

خطاب الحرية

«أصدقائي، إنَّ مستقبلًا من الحرّية يقف أمامكم. إنه حقكم. وهو حلمكم. وهو قدركم. ليبارككم الله!»
الرئيس الأمريكي جورج بوش

سامية حسن



ما الذي يمكن لبوش ان يحرز من الجولة الخليجية ومصر والكيان الغاصب إسرائيل؟ طبعاً الرئيس الأمريكي سيحاول حقن الأنظمة المؤيدة لأمريكا في السعودية والخليج ومصر بحقنة محفزة حتى يبسط انزلقها نحو دائرة نفوذ إيران وأبعاد الآثار الإقليمية المترتبة على الهزيمة في العراق، ناهيك عن بعض صفقات الأسلحة عوضاً عن تشجيع التنمية، وإنه سيسعى لإبقاء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية حية ترزق وإبقاء نوع من العملية السلمية المظهيرية لخليفته وربما أيضاً تقدم قليل نحو التسوية الدائم. عدا عن ذلك، لا يمكن لبوش ان يفعل أكثر من إبداء الود والتعاطف مع حكام المنطقة. وهذا هو الجواب الذي يمثل في أساس حملة الرئيس جورج بوش للشرق الأوسط التي ستركز على الدول المنتجة للنفط في الخليج من ناحية، لإعادة ترسيخ الزعامة الأمريكية في المنطقة في مواجهة القوى التي تهددها. هذا ما يحركه

الذي زعم انحياز أمريكا إلي الحرّية- أي بوش- (بوصفها مستقبل العرب وحقهم وحلمهم وقدرهم، كما جاء بالحرف)، وأن يبصر في الآن ذاته مشهد القيادي في حماس، محمود الزهار، وهو ينحني ليلثم جبين ابنه الشهيد، القتل علي يد جيش الاحتلال الإسرائيلي؛ فإلي أي الخيارات سينحاز ذلك الفتى الفلسطيني، أو ربما أي فتى عربي سواء: إلي مشعل الحرّية، أم إلي الحزام الناسف؟ وكيف يمكن أن يُلام إذا رجح ثقافة الاستشهاد. التي لا يراها سلاحه الوحيد فحسب، بل الأمضى في نظره ضدّ أحد أعني جيوش العالم. علي ثقافة الأمل في العدل والحقّ والحرّية، التي تبدو أضغاث أحلام وأوهام؟ هو مشهد سوربالي يبدو فيه جورج بوش عل أنه السقّاح الأول خلف كل ما حاق بأهل فلسطين والعراق ولبنان من عذابات في الحقبة الراهنة.

azameel@gmail.com

@

الدين والسياسة: من يحكم الآخر؟

حسن الدرازي



من أنه لا يملك خبرتها ومقوماتها؟ وللإجابة نقول: إن الفقيه الذي لديه شرعية الإفتاء لا يعيش بمعزل عن الناس، بل إنه دوره التكليفي أن يعيش معهم وأن يعايش أوضاعهم، وبالتالي فهو ليس بعيد عن ممارسة السياسة واكتساب خبرتها. كذلك فإن الفقيه المجتهد وصل لدرجة علمية كبيرة تمكنه من الإفتاء وإبداء الرأي واستنباط الأحكام الشرعية تجاه كل شيء بما في ذلك الأمور السياسية بعد الدراسة المستفيضة لكل الأبعاد والجوانب ذات الصلة. إذا فالحجة بأن علماء الدين لا يملكون القدرة على الإفتاء في أمور السياسة حجة واهية يراد بها تغييب حاكمية الدين على السياسة وتحقيق مرامي العلمانية. وبالتالي جاءت النداءات لضرورة أن يحكم الكل الجزء، فالدين الكل لا بد وأن يحكم السياسة الجزء، لشموليته وإحاطته بكل أمر حياتي. وكذلك لأن السياسة في بعض تعقيداتها تهدد هتك حرمة النفوس المحترمة في نظر الشرع، شدد الفقهاء على أن تُدار المفاصل السياسية تحت مظلة الدين حفاظاً منه على قدسية قفزة دم الإنسان ونفسه المحترمة، لا أن يتسبب شخص غير متفقه وجاهل بحكم الله في المساس بحرمة نفوس المؤمنين من خلال إدارة غير واعية وغير شرعية لأمر سياسي دنيوي يلغي المضمون الأخروي منه.

الأمر بأحكام السياسية. حينئذ ما الذي يميز المؤمن المنقاد لأمر شرع الله عن العلماني الذي ينادي بفصل الدين عن السياسة؟ حتماً هما في المقام سواء. ومن يتمعن في خطاب الشيخ عيسى قاسم حينما تحدث عن ضرورة أن تكون يد الدين فوق السياسة، يدرك تماماً بأن الشيخ حفظه الله ومن منطلقه الشرعي والتكليفي لم يأت بمقصد جديد من مقاصد الشريعة ولم يستحدث نظرية شرعية لم تكن أصلاً في عداد الوجود، بل إن كل ما قام به الشيخ هو نفخ غبار اللبس المتراكم على أفكار البعض من أن الدين سيد الأمور كلها وأن لا شيء في هذه الحياة خلقه الله بمعزل عن الإدارة العليا لشرعه المقدس، لذلك أكد على بديّة أن تخضع السياسة لحاكمية الدين، وأن السياسة كغيرها من من شُعب الحياة الاجتماعية والإقتصادية والتي ترجع في مفاصلها لرأي الشرع عبر علماء وفقهائه العدول. وأن ليس لأحد لا يحمل فقهاً كبيراً ووافراً لدين الله أن يفتي فيها أو أن يجتهد برأيه القاصر في قضية من قضايا السياسة تترتب عليها تبعية نفر من الناس من غير دراية ولا علم. البعض يستشكل على أن السياسة علم قائم بذاته وأن هذا العلم له أناسه وعلماءه المتخصصون فيه، لذلك يستطيعون ومن خلال خبرتهم العلمية وتجاربهم العملية أن يمارسوا أدوار اللعبة السياسية، فكيف لعالم الدين المتوقع في دائرة الأحكام الشرعية أن يدخل دهاليز السياسة ويفتي فيها بالرغم

لن نكون غير علمانيين إلا إذا تجردنا من كل ما ينسبنا للعلمانية قولاً وتطبيقاً، إذ أن البعض من الناس يحاول أن يوهم الآخرين بشعارات فارغة بأنه من الدعاة السابقين إلى الإسلام وأنه من أشد المناهضين لأية أطروحة أخرى، في حين أنه وبممارساته العملية تجده عموداً من أعمدة العلمانية الظالمة للإنسان. ومتى ما رأى الإنسان شيئاً إلا ورأى الله معه وخلفه وأمامه، كان حينها يحق من المؤمنين المرتدين للباس العزة والكرامة الإسلامية والمتجردين من عبادة ما دونه من المعتقدات الوضعية كالعلمانية والماسونية والنازية وغيرها. ولعل أبرز ما تنادي به العلمانية اليوم أكثر من أي وقت مضى هو الترويج لتغييب سلطة الدين وسيادته على أمور الحياة، ومنها السياسة. إذ أنها أكثر ما يثير جدلاً بين أقطاب العلمانية وحماة الإسلام. فالعلمانيون يريدون للإنسان أن يلبس دينه داخل المسجد فقط وأن ينزع هذا الدين فور خروجه منه ليرتدي عراء السياسة المتجردة من ضوابط الدين وقيود الشريعة. وقد يمارس بعض المحسوبين على الدين هذا المفهوم (وإن تعددت صور التعبير عنه) إما جهلاً وإما عناداً وغروراً، فترى البعض يسأل العالم عن أحكام دينه في حين أنه ينقاد وراء من لا دين له حينما يتعلق



عادل العاللي

فبراير المشؤوم!

لقد حرم الله على المؤمنين نقض العهود، وأوجب عليهم الوفاء بما الزموا به أنفسهم حين قال في قرآنه الكريم: ((وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً)) وقال أيضاً في كتابه: ((يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود)). صدق الله العلي العظيم. بعد أيام قليلة جداً سيطل على الشعب البحريني المنهك/ المتعب من قبل حكومة غير جادة أو متعاونة بشهادة أحد رموزها (راجع صحيفة إيلاف الإلكترونية في عددها ٢٤٢٨). شهر بالنسبة لي «أنا» يعد من الأشهر الحرام بطلته المحملة بكثير من الهموم والذكريات المحببة وما ادرك ما هو الشهر ففيه سلّ السيف من غمده واخرجت الشعرة من العجين وفيه جعلت العهود تحت القدمين، شهر ربما يتوجه البعض الآخر رسالاً للمحبة المصبوغة بألوان الغدر. كالعادة، الغربيون وبعض الدول العربية بمن فيها مملكة البحرين صاحبة جائزة «التنمية الحضارية» التي حصل عليها رئيس وزرائها مؤخراً في يوليو من العام الماضي يحتفلون في هذا الشهر الحرام «فبراير» بذكرى «عيد الحب» بتبادل الورد والهدايا وما شابه، وحسب البعض انه عيد يهودي الأصل ولا يمت للدين الإسلامي بصلة، الذي يصادف في الرابع عشر من فبراير في كل عام، إلا ان البحرينيون من كانوا يعترفون ويحتفلون به، شئنا أم أئينا، أصبح عيدهم بعد فبراير ٢٠٠٢ مختلف تماماً عن السنوات التي سبقت تلك السنة المشؤومة وشهرها الغادر بنا، وركبوا في سفينة المعارضة متضامنين معها رغم ما لاقت من السلطة، والسبب يعلمه الجميع بلا استثناء، ماذا يمثل الرابع عشر من فبراير للمعارضة فيه فقد الشعب البحريني غالبية حقوقه التي ناضل من اجلها وقدم دماء شهداء ثمناً لها طوال سنوات إنقضاة الكرامة، بعد أن اهدتنا السلطة خير هدية، بشخبطلة لا تعدو وشخبطلة قلم، حتى ذهبت معها العهود ادراج الرياح، وستذكرها التاريخ على أنها أول بشرائر الغدر فيما غدا يسمى بعد ذلك المشروع الإصلاحية. أن نقض العهود له عواقب وخيمة وكثيرة وأبرزها فقدان الثقة بين الحاكم والمحكوم، أي بين الحاكم وشعبه، كما تؤدي إلى الخلاف وكثرة الشقاق وزرع العدوات والفتن. والسؤال هنا: ماذا أعدت السلطة لذلك التاريخ؟ هل ستجبر الخواطر بتحقيقها لمطالب المعارضة من أجل تخفيف الاحتقان؟ أم انها ماضية في مشروعها الناقص من خلال تجديد وتعزيز ثقافتها بالأشخاص التي كشف عنها تقرير البندر بترقيتهم وزيادة صلاحيتهم؟ «وزير التآزيم عطية الله مثال»، والتي من شئنها تقعد مصداقية ما يسمى ب«المشروع الإصلاحية»؟ ((ولا تحسبن الله غافلاً عما يعمل الظالمون، إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الأبصار، مهطعين مقنعي رؤوسهم، لا يرتد إليهم طرفهم، وأفئدتهم هواء))

adel_alaaali@hotmail.com

@

wefaqnews@hotmail.com

@